

الافى المصار والمدن فذلك انما هو من شرط اربط الجمعة وخواتمها المصير
فيه اناس كثير ونقل من قال انه كان يستلها ذلك اربعون رجلا لا ينبغي ان يكون سبكتها
ان يشتره وتسمى خواتمها لانه لا ينبغي كونها مصر قال الله تعالى لستم الم الزم قال تعالى
على رجل من الغنم وعنى قول عمر بن الخطاب وحيث كانت اى ما هو مثل خواتم المصار
واختلفوا في حد المصار قال بعضهم كل مصرفه سلطان وفاض لا فاقه الحدود وسعيد
الاحكام وقال بعضهم ما يملك كل صانع ان يعييش بصنعة فب ولا يحتاج ان يتغنى
بصنعة اخرى وقال بن شجاع الباقى رحمه الله احسن ما سمعت فيه ان يكون
اهلها لا يسمون المصار حرام فمما حوز كى بناء المسجد الجامع والصحيح ان يقال كل مصرحم
ما هو ممكن الا ان كان محجبا للمدينة فكالات المصر حوز قال عليه السلام به ان الله تعالى
فرض علم الجمعة في يومى هذا وفي هذا وفي هذا فمما حوز هذا واجب الحديث فهو حوز
جامع حوز فيها الجمعة كما جرت في خواتم لان المثل هو المراد في الحديث ايمان الله تعالى
عليه الجمعة في مثل يومى هذا في مثل هذا في مثل هذا في مثل هذا في مثل هذا في
اجتماع المسلمين منعقد وما لا يمكن مما كانت المدينة محجبا لكرالات المصر فهو كونه النبي
لا شداد باب النبوة خاتم النبي محمد عليه السلام فاما ما عدا ذلك فهو شرط لتحقيق العمل
واما السلطان فهو ليس شرط لاقامة الجمعة عند الشافعي رحمه الله علم فاسا على شاي يوم
الصلوات المفروضة اذ السلطان والرعية فمما حوز اول ما روى انه علم السلام قال في
آخر ذلك الحديث الذي وينا في كهابي الجمعة بها وناها واستحفا فادامام عادل حوز
فلا جمع الله شمله ولا يترك له في عمره الحديث فشرطه علم السلام في الحاق الوعد بشارك الجمعة
ان يكون له امام عادل او جابر يدل على انه شرط الجمعة وفي انار الصلوات اربع الى الامام
منها اقامة الجمعة وان اقامتها بدور السلطان منسأة للفساد اما شية من الغنم ووقع
اخبار الناس لان كل واحد يتقدم او يقدم رجلا بده فلا فاقه بدونه دفعا لتلك الفسدة
ولا حوز اقامة الجمعة في جامع ببلد واحد او في جامع في يوم واحد من عند الشافعي
لانها شئت جامعة للجماعات المتفرقة ولو شرف في بلد واحد في موضعين بعضو الاستدلال
موضوعه النقص لو صلوا الجمعة في بلد في موضعين بان صل طائفة في هذا الجامع والامام
طائفة في ذلك الجامع حوز الجمعة ان طائفة الاولى والثانية وكذا اذا فرغ احدى الطائفتين

منها قبل الاخرى وان صلوا مع الجماعة لانه الطائفة ولا تلك الطائفة ويصعب ان جمعا في جامع
واحد الجمعة واحدة وعذا في رواه شرح الطحاوي لا بأس ان يجمع في موضع واحد في موضع
او ثلاثة واما في رواه هذا الكتاب فبعضه اختلاف برعلينا الصلاة رضي الله عنهم ذكرناه
اقوالهم ووجهها في باب ما نذكر كل واحد منهم يقول والله عز وجل **اخطان فيها الطهارة**
شرط الاقامة والسنار وان يوصى ليقربى ثم على **ولنا نصل** والخطان
مع الطهارة فيها والقيام وسر العورة والاصفا تنوى الله وتلاوه في الصلاة والصلوة على
النبي عليه السلام شرط الجمعة عند الشافعي رحمه الله علم لانها فاقمة مقام شرط الصلوة في
لقول عائشة رضي الله عنها انما قصرت الصلوة لكان الخطبة وقد فهمت الصحابة رضي الله
عنهم في خطبة الخطبة المعروفة وهي المحققة فيها هذه الاشياء وعذا الخطبة شرط
الجمعة فلا يشترط لها ما يشترط للجمعة كما شرط الجمعة ونكوه عذا الخطبة
قاعدا وعلى عدا طهارة لمخالفة التوارث ولكن حوز حصول ما هو المضود وكذا ان خطب
مكتوف الغورة وان اقتصر على كراهة حار عدا ان حنفية رضي الله عنه وعذا لها لا حوز
وقدم في باب اتى حنفية **وحار حرد السلام في الخطبة وسنة الجمعة فيها استحب حوز**
رد السلام في حال ما يجب الخطبة يوم الجمعة وكذا اذا السنة الجمعة وكذا في المسجد
تستحب في هذه الحالة عند الشافعي رحمه الله علم اما رد السلام فلانه واجب وفرض والاقامة
سنة فلا يكون ما يقع من رد السلام واما تحت المسجد واداء السنة فلم يثبت سلك في
الخطبة في انه دخل المسجد ورسول الله عليه السلام خطب فجلس فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ركعتين فقال لا فقال في ركعتيها والامر بان يحجبه المسجد اياها السنة لانها اول
شريحة المسجد وعذا لا يجوز في ذلك لان فيه ترك الاستماع المأمور به وترك الاصل
المأمور به بصرح النص فلا يجوز وحديث سلك كان قبل نزول قوله تعالى واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وانصتوا **والفضل في الخطبة في حلبة** **والحوز ان فضل الفضل بين**
الخطبة بحلبة خفيفة شرط عند الشافعي لانه هو الماثر المتواتر والمتواتر كالتواتر
وعذا البس شرط لان الشرط هو الذكر ليعود تعالى فاستمعوا له والزيادة علم بالسنة
له فلا يجوز ولا يتم بوجود في خطبة عمار رضي الله عنه التي اقصت فيها على قول الحمد لله
لوحج الوقت فيها شرعا لم تنقطع لكن يتم اربع اذ حوز وقت الظهر والامام في